E67
a 1.892,705 ITTihad al 'Ummal 2°E07 1.892.705
nv. 1-2, 1925-1927
2° PV3901
2° E07

العدد ٣ (ثمن العدد نصف غرش مصري) السنة الاولى

اتحاد العمال

لسان حال العمال في فلسطين

بدل الاشتراك السنوي:
٢٥ غرشاً مصرياً في الداخل
٦ شلنات « الخارج
الدفع سلفاً
אתחאד אלעמאל

لا ترد الرسائل لأربابها ، نشرت ام لم تنشر

عنوان الادارة
صندوق البريد رقم ٤١١
القدس

התאחדות הפועלים تصدر مرتين في الشهر موقتاً עתון לעניני הפועלים בא"י

القدس : ١٥ ايار ١٩٢٥ | ٢١ شوال ١٣٤١ | ٢٠ ايار ٥٦٨٥

خطوات عمليه

لقد احتفل جمهور العمال في جميع انحاء العالم بعيده السنوي ، وهو عيد العمل . اما وقد انقضى العيد الآن علينا ان نهتم في امورنا للسنة القادمة حتى نهايتها . ان تلك المسائل التي اعلن عنها في خلال حفلات العيد ، لا يمكن ان تخرج الى حيز الوجود ، بمجرد الاعلان والحركة . ولذلك علينا من الجهة الواحدة تهيئة مطالبنا بالصورة الملائمة اللائقة ، ومن الجهة الاخرى ، ان نهيئ الوسائل العملية التي تؤدي الى اخراج تلك المطالب الى حيز الوجود .

ان طبقة العمال في بلادنا الخاضعة لوصاية حكومة انكلترا ، من وجهة حمايتها القانونية (طبقة العمال) كائنة في حالة اوطأ بكثير منها في تركيا نفسها . فان بلادنا منذ تحررت من ربقة الحكم التركي ، قد تمكنت تركيا نفسها من احداث انقلاب داخلي عظيم ، حيث نزعت عنها ثوبها البالي العتيق ، وارتدت ثوباً جديداً وسنت قوانين جديدة واخذت في تنفيذها على انه في حين ان تركيا نفسها قد اخذت تسير في طريق الاصلاح ، فان في الوقت ذاته ، ظلت البلاد التي كانت راضخة لسلطانها في الماضي في اسفل دركات الجمود والانحطاط .

ان احد مطالبنا الاساسية هي طلب التعويض في حالة الاصابة خلال العمل . فانه كلما سارت الصناعة خطوات في سيرها هذا السريع ، فان العامل يموت او يصاب بالجروح الخطرة التي تحدث فيه عاهة مستديمة تعجزه عن العمل بقية حياته . ومع ذلك فليس هناك اي قانون يجبر الحكومة او اصحاب الاعمال الاهتمام بمستقبل عمالهم وعائلاتهم !

ان هناك طريقتان لحماية العامل من الحوادث الفجائية احداهما الطريقة الالمانية القاضية بتأمين العامل منذ البدء ، والطريقة الانكليزية التي لا تقضي بأي تامين ابتدائي مكتفية بالتأمين المتأخر . اما النقابة العامة للعمال اليهود في فلسطين ، فانها ترغب في تنفيذ القاعدة الالمانية ، اي التأمين المقدم ، والحكومة بدورها تميل الى تطبيق القاعدة الانكليزية طبعاً . على ان الطريقتين لازالتا معلقتين بين الارض والسماء ، لانه وان يكن طلبنا بهذا الشأن قد تجاوز دورة الاول ، الا انه لم يحز بعد الاهتمام المنشود من الحكومة المركزية ولذلك فانا نطالب الحكومة الاسرع في الامر طبقاً لاحدى الطريقتين ، لان الواجب يضطرها الى اجابة طلب يطالب به جمهور العمال اجمالاً .

اما الطلب الثاني الذي نطالب الحكومة به ، فهو تحديد درجة نهائية لساعات العمل اليومي ٨ ساعات في اليوم . فان هذا القانون من الامور الاساسية العامة في الصناعة ، وعلى قدر استطاعة في الاعمال الزراعية ايضاً . انه اذا لم يحدد ساعات العمل اليومي فانه لا يبقى للعامل من الوقت للاستراحة ، وتخصيص اوقات معينة من اوقات فراغه للمطالعة والتعليم والاشتراك في الاجتماعات التي تؤدي الى تقدمه وترقيته والاشراف على تهذيب ابناءه ويرتبط بهذا القانون مسألة دفع اجرة مضاعفة عن ساعات العمل الاضافية التي تزيد عن ساعات العمل اليومي ، اذا احتاجت الاعمال الى ذلك ، كاعمال السكك الحديد وغيرها

« البقية في الصحيفه الثالثه »

ITTIHAD AL 'UMMAL 1-2, 1925-7 2°E07 jv006